Warith Scientific Journal

تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003-2022)

Analysis of trade openness indicators in Iraq for the period (2003-2022)

أ.د كريم سالم الغالبي[1]
Prof. Dr. Karim Salem Al-Ghalbi
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة القادسية
College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah
kareem.alghalibi@qu.edu.iq

أ.م.د مناف مرزة السعيدي[2]
Asst. Prof. Dr. Manaf Marza Al-Saeed
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة القادسية
College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah
munaf.neama@qu.edu.iq

م.م حسين عطيه حسن[3]
Asst. Lect. Hussein A. Hassan
طالب دكتوراه أقتصاد، جامعة القادسية
PhD Student in Economics, University of Al-Qadisiyah
ha966292@gmail.com

المستخلص:

تفسر التغيرات الاساسية التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذا بداية عقد السبعينات والى وقتنا الحاضر، معظم التقلبات في مصادر التمويل الخارجي للدول النامية ، وارتفاع الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر ومن هذه التغيرات حدوث تحرك قوي باتجاه نظام السوق وتحرير الانظمة التجارية والاستثمار وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي شاركت فيه البلدان النامية، بعد ان كانت الحرية التجارية وجذب الاستثمارات الاجنبية تمثل عامل من عوامل عدم اليقين ومصدر عدم استقرار لغالبية الدول النامية، وبهذا بدأت الدول النامية بتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح التجاري، ووضع مجموعة من برامج الاصلاح الهيكلي في اقتصادها واقرار قوانين ازالة الحواجز الكركية والغاء القيود التجارية . يهدف البحث الى قياس نسب الانفتاح التجاري للعراق على العالم الخارجي بالاعتماد على جانبي الصادرات والاستيرادات ونسبتهما للناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة نمط الصادرات السلعية والاستيرادات السلعية ومعرفة اهم الشركاء التجاريين للعراق، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لمؤشرات الانفتاح التجاري للعراق للمدة (2003-2022)، توصل البحث الى ان العراق منكشفا للعالم الخارجي وبنسبة كبيرة بسبب اعتماد جانب كبير من الاحتياجات المحلية على السلع المتأتية من الخارج، لذا يوصي الباحث ضرورة الحد من التبعية، أي تقليل الاعتماد المفرط على الخارج وتعزيز قدرة العراق في التغلب على معوقات ومحددات النمو، وتنويع وتطوير هيكله الإنتاجي، وأسواقه الخارجية للصادرات التقليدية وغير التقليدية من خلال زيادة الاعتماد على الإمكانات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية في العرق، الانفتاح التجاري، مؤشرات الانفتاح التجاري.

Abstract:

The fundamental changes that have occurred in the global economy since the beginning of the 1970s to the present day explain most of the fluctuations in the sources of external financing for developing countries, and the rise in the relative importance of foreign direct investment. Among these changes is a strong movement towards a market system, liberalization of trade and investment systems, and increased integration into the global economy in which developing countries participated. Trade freedom and the attraction of foreign investment were factors of uncertainty and a source of instability for most developing countries. Thus, developing countries began to prepare the legal and economic environment for the move towards a market economy and trade openness, and to put in place a set of structural reform programs in

their economies and to enact laws to remove trade barriers and abolish trade restrictions. The research aims to measure the rates of Iraq's trade openness to the outside world based on both exports and imports and their percentage of the gross domestic product, and to know the pattern of commodity exports and commodity imports and to know the most important trading partners of Iraq, based on the descriptive and analytical approach to indicators of trade openness of Iraq for the period (2003-2022). The research concluded that Iraq is exposed to the outside world to a large extent due to the dependence of a large part of local needs on goods coming from abroad. Therefore, the researcher recommends the necessity of reducing dependency, i.e. reducing excessive dependence on the outside and enhancing Iraq's ability to overcome obstacles and determinants of growth, diversifying and developing its production structure, and its external markets for traditional and non-traditional exports by increasing reliance on available capabilities.

Keywords: Trade Policy in Iraq, Trade Openness, Trade Openness Indicators.

المقدمة

يعتبر العراق من الدول النامية وقد شكلت المدة ما بعد 2003 تغيرات جذرية تمثلت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير الاسواق من القيود التجارية بعد ان كانت السياسات الاقتصادية مبنية على التوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي، وان هذه التغيرات لها العديد من الآثار المختلفة، كون العراق منفتحا للعالم الخارجي، وذو علاقات تجارية واقتصادية متنوعة ، مع انه اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة واحدة وهو النفط الخام، مقابل استيرادات سلعية متنوعة، وهذا ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري وعلى الوضع الاقتصادي العام في الدولة، بسبب الانكشاف التجاري لصالح الشركاء التجاريين، لذا فان هذا الباحث سوف يتناول وضع الميزان التجاري ومؤشرات الانفتاح التجاري واهم الشركاء التجاريين للعراق.

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول هل هنالك انفتاح تجاري للعراق للعالم الخارجي وهل ان هذا الانفتاح يميل لجانب الصادرات السلعية ام الاستيرادات السلعي وهل البلدان المتاجر معها بلدان صناعية ام بلدان نامية.

هدف البحث: يهدف البحث الى قياس نسب الانفتاح التجاري للعراق على العالم الخارجي بالاعتماد على جانبي الصادرات والاستيرادات ونسبتهما للناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة نمط الصادرات السلعية والاستيرادات السلعية ومعرفة اهم الشركاء التجاريين للعراق.

حدود البحث: اعتمد الباحث على الحدود المكانية لدولة العراق والحدود الموضوعية بموضوع الباحث (السياسة التجارية للعراق، مؤشر الانكشاف التجاري، الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات العراقية) وحسب المتوفر من البيانات خلال المدة الممتدة (2003-2022).

منهجية البحث: بحسب هدف البحث سوف يعتمد الباحث على منهجية التحليل الوصفي والتحليلي لمؤشرات الانفتاح التجاري للعراق بحسب مدة الدراسة، اذ يتم دراسة عدد من المؤشرات الموضحة لنسب الانفتاح التجاري، واهمها مؤشر الانكشاف التجاري (مجمل التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي، فضلا عن نسبة الصادرات، وتغطية الصادرات للستيرادات، ومؤشر التركز السلعي لكل من الصادرات والاستيرادات ومؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات بغية معرفة نمط السلع المصدرة والمستوردة واهم الشركاء التجاريين للعراق .

المطلب الاول: مفهوم ومضمون الانفتاح التجاري

ان الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل الدولي يكمن في إلغاء او تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات ، فمنذا أواسط الثمانينات هنالك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال اتباع سياسة تجارية اكثر انفتاحا للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتحقيق المكاسب من التخصص، وهذا في إطار دعوة المنظمات الاقتصادية الدولية ومنظمة التجارة العالمية نحو تحرير الانظمة التجارية وتقليص الحواجز الجمركية وترشيد هيكل التعريفات وتبني برامج التكييف الهيكلي (شاهين، 2018) .

لذا زاد اهتمام معظم البلدان النامية والمتقدمة على حدا سواء بالتوجه نحو فتح اسواقها للعالم الخارجي (الصادرات ، والاستيرادات)، لأنها ادركت ان مسالة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاتها وانما هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة ، كما تعتبر احد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي ، وبذلك عملت العديد من الدول نحو التحسين والارتقاء بالواقع الاقتصادي، وبذلك جنت فوائد جمة ازاء انتهاج وتطبيق هذه السياسة ، والذي تمثل في زيادة معدلات نموها الاقتصادي، في حين اخفقت بعض الدول في تحقيق ذلك وسجلت معدلات نمو سالبة وانعزالها عن العالم الخارجي (عبدالعزيز، 2010).

ان الاسس الفكرية حول تبيني سياسة الانفتاح الاقتصادي تعود تاريخيا الى عصر المدرسة الاقتصادية الطبيعة وانعشت مع افكار رواد الفكر الكلاسيك امثال (ادم سميث ، ريكاردو ، جون ستيوارت ميل) الذين تبنوا فلسفة الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الخارجية لبلوغ مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية من خلال الحصول على مختلف السلع والخدمات، ويتم ذلك من خلال استغلال المتوافر من الموارد والامكانات بأفضل استغلال ولا يتم ذلك الا وفق المنافسة والحرية الاقتصادية ، كما اشار الكلاسيك الى ازاله العقبات امام التبادلات التجارية وتنمية العلاقات التجارية بين الدول لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية (الشمري، 2023) و (برقوق و يوسف، 2016))

ويمكن الاشارة الى ان الانفتاح التجاري كمصطلح يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا في الاقتصاد، والذي ظهر في بداية سبعينيات القرن المنصرم، وعلى الرغم من حداثة هذا الموضوع الا انه اخذا حيزا مهما في الاقتصاد العالمي، كما اختلفت الآراء حول تبني مفهوم شامل له ، اذا انتشرت مفاهيم خاطئة للانفتاح التجاري ، بسبب الفهم الخاطئ للعديد من المصطلحات المرتبطة به (الطائي، 2018)

يعتبر الانفتاح التجاري عنصرًا مهمًا في العولمة والذي يوصف في الغالب بأنه تفاعل متزايد أو تكامل للنظم الاقتصادية الوطنية بمساعدة النمو في التجارة الدولية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويرتبط ذلك بالتدويل المتزايد للإنتاج وتسويق السلع والخدمات والأنشطة الإنتاجية والتجارية المتزايدة المرتبطة بها، ينطوي الانفتاح التجاري على تفكيك جميع أشكال الهياكل التعريفية مثل رسوم الاستيراد والتصدير والحصص والتعريفات وغيرها من القيود المفروضة على التدفق الحر للسلع والخدمات عبر البلدان (Umer, 2014)

المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري

1- مؤشر الانكشاف التجاري Exposure Index

تكمن أهمية هذا المؤشر في الحقيقة أنها تبين أهمية التجارة في الاقتصاد القومي، ويعد مؤشر الانكشاف او الانفتاح التجاري دليلاً لبيان مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد دولة معينة، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في التجارة الخارجية لهذا الدولة، ويمكننا التعرف ايضا على قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للظروف الخارجية ويتم احتساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة الاتية:

$$Exposure\ Index = \frac{Exports + Imports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

وكلما كانت هذه النسبة عالية كان النشاط الاقتصادي أكثر استجابة للظروف والتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم. ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت نسبة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها، وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري ، في حين إذا تراوحت النسبة بين 12 إلى 20% فإن اقتصاد الدولة يعتبر مغلقا (الطائي، 2018)

2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

تعتبر الصادرات أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات التي تقيس مدى الانفتاح للتجارة الخارجية ، اي كلما ارتفعت النسبة حسب ذلك المؤشر كان للصادرات دوراً مهما في تطور معدلات النمو الاقتصادي للدولة، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية للاقتصاد المحلي للدولة المعنية .

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الأتية :

$$Ratio\ Of\ Export = \frac{Exports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

إن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محلياً، إما لأنه فائض عن حاجة السوق المحلي أو لأنه في شكل مواد وسيطة لا يمكن تصنيع بعضها في السوق المحلية بسبب حاجتها الى التكنولوجيا المتقدمة، والتي غالباً لا تتوافر في الدول النامية، وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلاً على اعتماد الدولة على الخارج أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجاً كبير (الطائي، 2018)

3- مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي

يقيس هذا المؤشر درجة اعتماد الدولة على الخارج في تلبية الطلب المحلي من السلع وتمثل نسبه هذا المؤشر درجة تبعية الدولة للعالم الخارجي، وكلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة لدولة ما، تعد هذه الدولة منفتحة اقتصاديا للعالم الخارجي، **ويمكن حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الأتية:**

$$Ratio\ Of\ Import = \frac{Imports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

ويمكن الاشارة الى إن ارتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على ضعف الجهاز الانتاجي للدولة وتبعيتها للنظام الاقتصادي الدولي، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلالية ، بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعيه الواردات ، فيما اذا إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أو تغذي الطلب الاستهلاكي، يضاف الى ذلك مدى قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية اذا كانت تمول تلك الواردات عن طريق الاقتراض الخارجي (العيسوي، 1989)

4- مؤشر التركز السلعي للصادرات

يعكس هذا المؤشر نسبة التنويع في الصادرات السلعية ، ان زيادة هذه النسبة والتركز السلعي على اساس سلعة واحدة يعد من مظاهر التبعية الاقتصادية ، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر في دولة ما اكثر من 60 % يعين ذلك ان هذه الدولة تخضع الى القيود التي وضعتها الدولة المستوردة ، خاصة اذا كانت السلع المصدرة من النوع الذي يتعرض للصدمات والتذبذبات الحادة في الاسعار مثل صادرات المواد الاولية ، وهذا ما يوثر على الدولة المصدرة في امانية حصولها على الموارد المالية اللازمة ، اما اذا كانت النسبة اقل من النسبة المعتمدة فان ذلك يدل على ان نسبة التركز السلعي للصادرات منخفضة نتيجة التنوع في الصادرات السلعية وهذا ما يقلل الاثار السلبية الناتجة عن تقلبات السلع المصدرة وانخفاض هذه النسبة يشجع الدولة على زيادة التحرر التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني – هيرشمان (العيسوي، 1989)

$$\text{مؤشر التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات الوطنية}} \times 100$$

5- مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية

يعكس هذا المؤشر مدى تركز صادرات بلد ما مع عدد من الشركاء التجاريين، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على ان البلد أكثر تأثرا بالقرارات الخارجية والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في البلدان المستورة (النصراوي، 2022)

$$\text{مؤشر التركز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{الصادرات لأهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات الوطنية}} \times 100$$

ويتم من خلال هذا المؤشر قياس درجة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية لأية دولة في أهم دوليتين يصدر أليهما. وبقدر ما يكون هذا المؤشر عالياً بقدر ما يكون اقتصاد الدولة اكثر عرضة للتأثر بقرارات وتطورات التجارة العالمية الى جانب الأحداث السياسية، التي في اغلبها ذات مؤثرات سلبية على الاقتصاد القومي ، الأمر الذي يتطلب من الدولة أن تكون في وضع من الحيطة والحذر بتعاملها مع الخارج ، حيث يتوجب عليها اتباع طريقة التنويع والإكثار في عدد الدول التي تصدر أليها منتجاتها وسلعها بحيث إذا ما تم اتخاذ أي إجراءات من جانب دولة واحدة فان ذلك لن يؤثر على نشاطها الاقتصادي وبشكل خاص التجاري .

6- مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة الذي يستخدم لقياس مستوى الدين الخارجي بالنسبة للنشاط الاقتصادي (النصيرات، 2022).

$$\text{مؤشر الدين الخارجي} = \frac{\text{مجموع الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

ان ارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على اعتماد الاقتصاد المحلي لدولة ما على التمويل الخارجي لغرض تنفيذ المشاريع التنموية وفي حل بعض المشاكل الاقتصادية ، ووفقا لمؤشرات البنك الدولي تعتبر الدولة مدينة للعالم الخارجي عندما تبلغ نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي اكثر من 30% وان اغلب الدول تعتمد بشكل كبير على المديونية الخارجية على الرغم من التحذيرات المستمرة بهذا الشأن ، اذ ان هذا الامر يعطي الفرصة للبلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية التدخل في سياسات البلدان المدينة ، وعلى الرغم من هامية هذا المؤشر الا انه لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها الخارجية على المدى البعيد ، لان يعتمد على طول فترة الدين وشروط الدين (النصراوي، 2022)

المطلب الثالث: تحليل الانفتاح التجاري في العراق

اولا: تأريخ السياسة التجارية في العراق

للسياسة التجارية أهمية كبيرة لدى معظم دول العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء، وهي مجموعة من الاساليب والادوات التي تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق اهداف تنموية وتنويع القطاعات الاقتصادية وخلق القيمة المضافة ، فضلا عن إن سياسات التصدير المتبعة ضمن السياسة التجارية يمكن أن توفر مزيد من فرص العمل وتنويع الايرادات الحكومية وزيادة مداخيل مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وفي ضوء ما تقدم قد يجد البعض من الاقتصاديين إن التدخل الحكومي برسم هذه السياسة امرأ حتميا ومبررا من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تتعلق بتحديد حصص الاستيراد لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في حين يرى البعض الآخر بضرورة تقليل او ازالة الحواجز والقيود امام حركة الاستيراد، لذلك فقد تعددت مفاهيم السياسة التجارية تبعا للأنظمة الاقتصادية والأيديولوجيات الفكرية، وأيضا تعدد الأهداف والمسؤوليات التي تقوم بها هذه السياسة، تبعا لصانعي القرار السياسي في الدولة وغياتهم من اختيار السياسة المناسبة (غبس، 2007)

إن التوجهات الإستراتيجية للسياسات التجارية نحو الحرية او الحمائية لبلد ما تحددها العديد من العوامل، قد يكون أبرزها هو النظام الاقتصادي السائد والفلسفة السياسية للدولة، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرة التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار، وأيضا درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي، فضلا عن الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية، وما يتطلبه الالتزام تجاه المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية عند الارتباط المباشر بها، إذ من المعروف إن النظام الاقتصادي يرتبط مصيريا بالفلسفة السياسة للدولة، لوجود علاقة وثيقة بين الإيديولوجيات السياسية والنظم الاقتصادية، فإعطاء الأولوية إلى الأهداف الفردية على حساب الأهداف الجماعية فإننا نكون اقرب إلى السوق الحر، وبالعكس فان التركيز على الجماعية التي تسيطر فيها الدولة على معظم المنشآت تكون فيها الأسواق مقيدة (معروف، 2006)

اما فيما يخص السياسة التجارية في العراق فقد مرت بمراحل مختلفة تبعا للأيدولوجيات والانظمة السياسية المختلفة التي حكمت الدولة اذا تم استخدام وسائل مختلفة لتنظيم حركة التجارة الخارجية ، وبعد عام 2003 دخل العراق مرحلة جديدة تمثلت برفع العقوبات التي كانت مفروضة علية منذا عام 1990 بعد صدور قرار مجلس الامن رقم 1483 عام 2003، فضلا عن صدور قانون تحرير التجارة الخارجية المرقم 54 لسنة 2004 من قبل ادارة سلطة الاحتلال بقيادة بول بريمر (شبيب، 2021)، وبهذا اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق الى تحرير التجارة الخارجية من خلال إعفاء تجارة السلع والخدمات من جميع القيود المفروضة عليها (سياسة الأبواب المفتوحة) ضمن سياسة حرية التجارة الخارجية، وذلك لغرض الافادة من بعض المزايا التي يمكن ان تتحقق من سياسة الحرية الاقتصادية ، وربط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية لتكون حافز للإصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات واعادة هيكلة الانتاج، والاستخدام الامثل للموارد لتطوير قدرة العرض المحلي للمنافسة في الاسواق العالمية (العراقي، 2016). لذا اصبح العراق سوقا لاستقبال البضائع الاجنبية وهذا ما يترافق مع انعدام الضرائب والرسوم الجمركية على السلع القادمة من الاسواق الخارجية، وبسبب انعدام الرقابة النوعية وغياب السلطة القانونية على التجارة الخارجية، فضلا عن زيادة الطلب المحلي بسبب تحسن مستوى الدخل مقابل ضعف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي المتزايد، الامر الذي تسبب بتوقف الصناعات الوطنية بسبب ضعف القدرة على منافسة الانتاج الاجنبي من حيث السعر والنوعية وهذا ما تسبب باختلال الميزان التجاري العراقي بسبب نمو حجم الاستيرادات بشكل يفوق حجم الصادرات باستثناء النفط الخام والانفتاح التجاري للأسواق الخارجية (العراقي، 2016) ولحماية الاقتصاد من الاغراق السلعي الذي تعرضت له السوق المحلية تم اصدار قانون التعريفة الجمركية المرقم (22) لسنة 2010 وتعديلاته، التي حددت الرسوم الجمركية ضمن القسم الواحد، كما صدر قانون هيئة المنافذ الحدودية المرقم (36) لسنة 2016، من اجل توحيد ادارة المنافذ الحدودية ، لضمان تطبيق القوانين التي تنظم عمل الدوائر الحكومية ، اما فيما يتعلق بالسياسة التصديرية في العراق ، فقد تم تطبيق مجموعة من التعليمات الخاصة بترشيد او إلغاء الحواز الجمركية على الصادرات ووضع التدابير المتعلقة بترويج الصادرات العراقية وتنويعها لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العراقية ، وعقد الاتفاقات التجارية الثنائية بهذا الخصوص من اجل تقليص الفجوة بين الصادرات والاستيرادات دون التأثير على مستوى التوازن الخارجي (عبدالرض و ميادة رشيد كامل، 2022)

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق

اولا: مؤشر الانكشاف التجاري

ان التوسع الكبير في العلاقات التجارية الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية ادى الى زيادة درجة تشابك دول العالم في علاقاتها الاقتصادية الدولية وصعوبة مهمة الانفكاك في التعاملات التجارية، اذ لم يكن بمقدور اي دولة في العالم ان تعيش بمعزل عن الدول الاخرى في عصر عولمة التجارة، لذا فأن مقولة الاقتصاد التابع وترسيخ الاندماج بالأسوق الرأسمالية العالمية، قد بدأت تكتسب مفهوم أخر يكون مقبولاً لدى مجموعة واسعة من الدول، بعد تزايد القناعة لديها بفوائد الاندماج في المجموعات الاقتصادية الدولية (ظاهر،، 2013،)

الجدول (1): مؤشرات التجارة الخارجية في العراق (2003-2022)

مليون دولار

السنة	الصادرات الوطنية		الاستيرادات		إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة تغطية الصادرات الى الاستيرادات
	القيمة	النمو نسبة	القيمة	النمو نسبة						
2003	10082		10063		20145	21922	92	46	46	100.2
2004	17813	76.68	21302	111.68	39115	36627	107	49	58	83.62
2005	23697	33.03	23532	10.47	47229	49954	95	48	47	100.79
2006	30529	28.83	20892	-11.22	51421	65140	78	46	32	146.1
2007	39590	29.68	21516	2.99	61106	88837	69	45	24	184
2008	63726	60.96	35495	64.97	99221	131614	75	48	27	179.5
2009	39430	-38.13	38437	8.99	77867	111657	70	35	35	102.6
2010	51765	31.28	43915	14.25	95680	138516	69	37	32	117.9
2011	79680	53.93	47802	8.85	127482	185749	68	43	25	166.7
2012	94172	18.19	56233	17.64	150405	218002	69	43	26	167.5
2013	89769	-4.68	58795	4.56	148564	234637	63	38	25	152.7
2014	83980	-6.45	53176	-9.56	137156	228415	60	37	23	157.9
2015	51328	-38.88	48010	-9.71	99338	166774	60	31	29	106.9
2016	40759	-20.59	34279	-14.32	75038	166602	45	24	21	118.9
2017	57600	41.22	38765	13.09	96324	187217	51	31	20	148.6
2018	86411	50.13	45736	17.98	132147	227367	58	38	20	188.9
2019	81585	-5.58	58138	27.12	139723	233636	60	35	25	140.3
2020	46829	-42.60	48150	-17.18	94979	180924	52	26	26	97.3
2021	73080	56.06	40849	-15.16	113929	207691	55	35	20	178.9
2022	118045	61.53	55194	35.12	173239	264182	66	45	21	213.9

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للفترة (2003-2022)، صفحات متفرقة.**

البنك الدولي:**https://databank.worldbank.org /world-development-indicators**

واتصفت قيمة مؤشر الانكشاف التجاري في العراق بالتذبذب بين ارتفاعا حاد وهبوط ،تبعا لحركتي الاستيراد والتصدير كنسبة من حجم الناتج المحلي الاجمالي ، وخلال فترة الدراسة سجل مؤشر الانكشاف اعلى نسبة في عام 2004 اذ بلغ (107%) كنسبة من حجم الناتج المحلي ، فيما سجل ادنى نسبة عام 2016 اذ بلغ (45%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي وكما مبين في الجدول رقم (1)، ومن الملاحظ ان نسب الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي قد بلغت نسبة عالية خلال مدة الدراسة و يرجع

ذلك الى زيادة حجم الواردات، وان اغلب هذه الواردات هي سلع استهلاكية لغرض تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد نتيجة لغياب دور المنتجات المحلية في لتلبية هذا الطلب المتزايد، ان هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن ضعف الهيكل الانتاجي وقلة مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، وان كانت حجم الصادرات العراقية مرتفعة ، الا ان اغلب هذه الصادرات تعتمد على سلعة واحدة وهي النفط الخام، اذا تتميز الصادرات العراقية بغياب التنويع وتراجع مساهمة القطاعات الاخرى (قطاع الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) .

تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي مدى انفتاح الاقتصاد العراق على الاقتصاد الدولي، وبالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية عليه ، وقدرته على رسم سياساته الاقتصادية المستقلة نسبياً عن التطورات الخارجية مما يجعل الاقتصاد العراقي تابعا للاقتصاد العالمي ويتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية ، وبشكل عام نجد ان مستويات الانفتاح التجاري في العراق تتبع التغيرات الحاصلة في النفط الخام والطلب عليه، كما تعتمد هذه المستويات على حجم الطلب المحلي من الاستيرادات، وكلما كانت اسعار النفط مرتفعة ادى ذلك الى زيادة الصادرات ومن ثم الاستيرادات وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة مستوى الانفتاح للعالم الخارجي .

ثانيا: مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

ومن بيانات الجدول (1) نلاحظ تأرجح نسبة الصادرات العراقية الى الناتج المحلي بين الارتفاع والانخفاض اذا بلغ عام 2004 اعلى نسبة بلغت (49%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وادنى قيمة عام 2016 اذ بلغت (24%)، ومن الملاحظ ان زيادة الصادرات العراقية هي نتيجة زيادة صادرات النفط الخام ، وان التغيرات التي تحصل في الصادرات العراقية بين الارتفاع والهبوط هي نتيجة لتغيرات اسعار النفط الخام ، والتي هي دائمة التغير تبعا للأوضاع الاقتصادية والسياسة والامنية ، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي تابعا للاقتصاد العالمي ويتأثر بالظروف العالمية ، اذا نلاحظ الصادرات العراقية خلال الاعوام (2013-2016) سجلت انخفاض متتالي نتيجة الى عدة عوامل منها التطورات الامنية التي حدثت في العراق بسبب دخول التنظيمات الارهابية، فضلا عن التغيرات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط العالمية ، كذلك في الاعوام (2019-2020) سجلت الصادرات العراقية تراجعا بسبب جائحة (**CovEd-19**) وأثاره التي تسببت بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، ثم تحسنت الصادرات في الاعوام اللاحقة .

ثالثا: مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

بتحليل البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ ان نسبة الاستيرادات العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2003 -2022) قد بلغت نسبة الاستيرادات في عام 2004 ما نسبته (58 %) وهي نسبة مرتفعة تعبر عن ارتفاع درجة الانفتاح في الاقتصاد العراقي وعن مدى الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي في حين بلغ هذا المؤشر نسب منخفضة خلال الاعوام (2014- 2018) اذ تراوحت هذا النسب (20%-21%) بسبب انخفاض حجم الاستيرادات بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

رابعا: مؤشر تغطية الصادرات الى الاستيرادات

يقيس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد المحلي على انتاج سلع وبضائع يتم تصديرها للخارج قادرة عل على تغطية الحاجة المحلية من السلع المستوردة، ويتضح من الجدول (1) ان هذا مؤشر قد بلغ نسب متقدمة وهذا يدل قدرة الصادرات العراقية على تلبية احتياجات الدولة من السلع والمواد المستوردة من الخارج، وبما ان اغلب الصادرات العراقية هي من النفط الخام لذا فان التغيرات المستمرة في نسب هذا المؤشر ترتبط بالتغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية من حيث السعر والكمية.

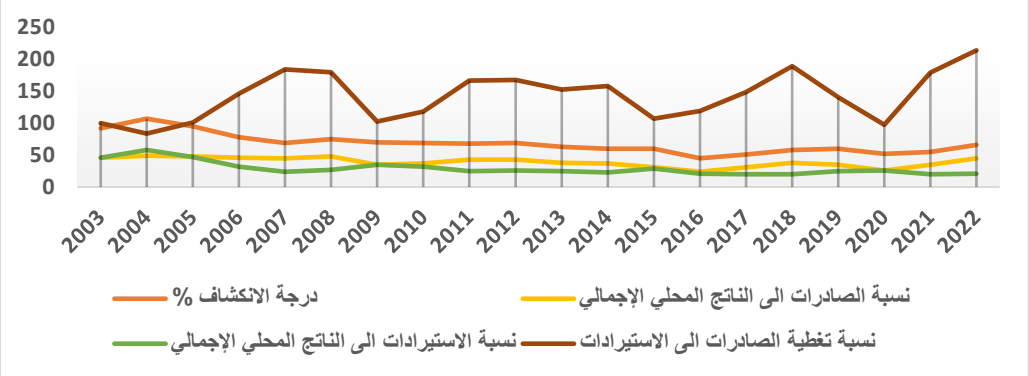

الشكل (1): مؤشرات التجارة الخارجية في العراق (2003-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

خامسا: التركيب السلعي للصادرات

إن دراسة التركيب السلعي للصادرات يعكس تطور قطاعات الاقتصاد الوطني، فمعدلات النمو في النشاطات الاقتصادية المختلفة تنعكس في هيكل الصادرات بصفة عامة. وبالتالي فان التركيب السلعي للصادرات يعتبر مؤشراً هاماً لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني في أية دولة من الدول.

ويبين الجدول رقم (2) الصادرات غير النفطية العراقية خلال المدة (2003-2022)، اذ يتضح من بيانات الجدول ان هذه الصادرات تتكون من فقرات مختلفة وقد احتلت فقرة (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) القيمة الاكبر من اجمالي الصادرات، اذ بلغت قيمتها (8459) مليون دولار في عام 2003 فيما بلغت (17455) مليون دولار عام 2004، ثم تطور مسار قيمة هذا الفقرة نحو الارتفاع من سنة الى اخرى الى ان وصل الى قيمة عالية في عام 2012، اذ بلغت قيمة هذه الفقرة (93778) مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض لتصل الى (40493) مليون دولار ، ثم تغير مسار هذه الفقرة نحو الارتفاع لتصل في عام 2022 اعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة ، اذا بلغت قيمة هذه الفقرة (**117868**) مليون دولار.

اما الفقرات الاخرى من الصادرات فقد كانت مساهمتها قليلة في اجمالي الصادرات مقارنة بفقرة (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) وبالأخص فيما يتعلق بالصادرات الرأسمالية فان مساهمتها ضئيلة جدا بسبب سياسة الحكومات المتعاقبة على العراق، اذ اكتفت بصادرات النفط الخام وأهملت تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك عن طريق انعدام استراتيجية وضع معايير التنمية الاقتصادية وإهمال دور القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية البديلة للمستوردات الاجنبية، ومن جهة أخُرى فقد كان، لركود الإنتاج الزراعي والحيواني أثرهُ الواضح في انخفاض الصادرات العراقية ، مما ادى الى فتح باب الاستيراد من الخارج لسد الفجوة المتزايدة بين زيادة الطلب الاستهلاكي وبين حجم الإنتاج المحلي.

جدول رقم (2): التركيب السلعي للصادرات العراقية للمدة (2003-2022) مليون دولار

السنة	المواد الغذائية والحيوانات	المواد الخام	الوقود المعدنية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات
2003	505	807	8459	101	91	10	61	0
2004	33	47.7	17455	0	30	0	0	0
2005	60	44	23578	0	15	0	0	0
2006	86	46	20298	2	16	72	0	8
2007	111	59	37771	4	20	95	0	8
2008	131	68	61883	0	28	81	0	0
2009	110	59	38964	4	20	95	0	8
2010	145	78	51453	5	26	124	0	10
2011	223	120	79407	8	40	191	0	16
2012	264	141	93778	9	47	226	0	19
2013	251	135	89349	9	45	215	0	18
2014	210	101	83538	4	8	32	2	0
2015	122	65	43058	4	22	104	0	9
2016	19	22	40493	7	18	17	0	8

0	0	28	1	0	57489	13	29	2017
0	0	8	82	0	86258	26	9	2018
12	0	0	128	0	81412	29	16	2019
0	0	0	92.5	0	46473	33.2	12	2020
0	0	2	0	0	72825	198	59	2021
0	0	0	0	0	117868	142	35	2022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، التقرير السنوي (2003-2022) صفحات متفرقة

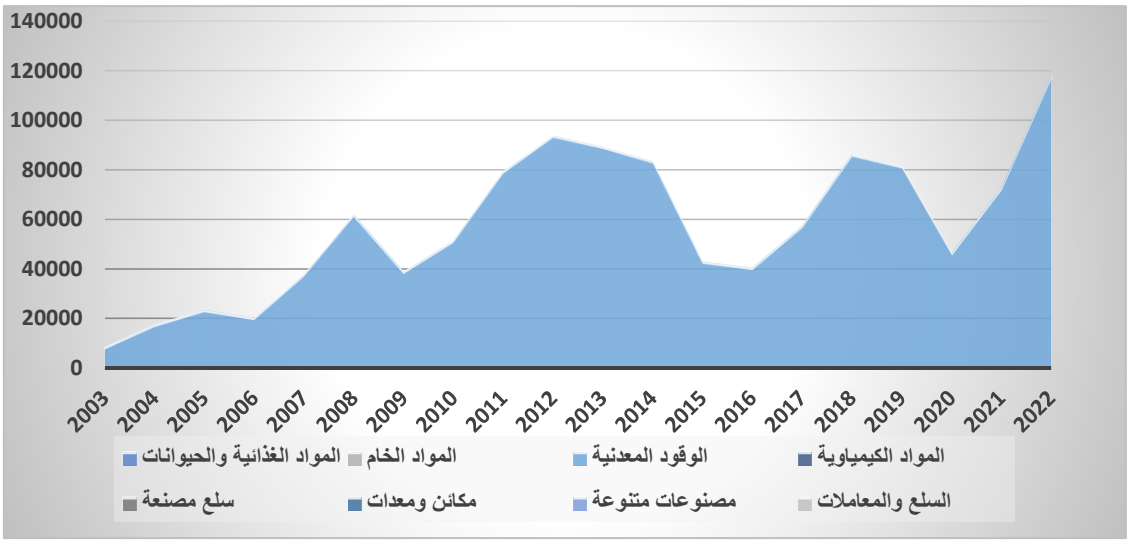

الشكل (2): التركيب السلعي للصادرات العراقية للمدة (2003-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

خامسا: التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات الوطنية

تعتبر دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات أية دولة من الدول من الأمور الهامة لأنها تساهم في تحديد مدى قدرة اقتصادها الوطني على مواجهة الآثار الناجمة عن تغيير الأحوال والظروف الاقتصادية والسياسية في العالم الخارجي وبخاصة الدول التي يتم التصدير أليها , كما يبين مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في شراء السلع والمواد التي يصدرها (كرم، 1979)ان تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية يساعدنا في التعرف على واقع تعامل الاقتصاد العراقي مع الاقتصادات والتكتلات الاقتصادية الدولية ، ويبين الجدول (3) نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية خلال المدة (2003-2022) مع اهم الشركاء التجاريين وقد احتلت دول الامريكيتين المرتبة الاولى في استيعاب الصادرات العراقية اذ تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى التي تتجه إليها الصادرات العراقية ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية ، تأتي بعد دول الأمريكيتين، دول الاتحاد الأوربي، بما فيها اسبانيا وفرنسا وايطاليا، كشركاء تجاريين مع العراق ، ان هذا الأمر يتعلق بالتغير السياسي الذي حدث في العراق في عام2003، وما تبع هذا الحدث من تغير كبير في البيئة الاقتصادية العراقية واتجاهاتها السياسة، بالاتجاه الذي وثق العَلاقات الاقتصادية بين العراق وكُل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي لاسيما في زيادة قيمة الصادرات النفطية العراقية، فضلا عن طبيعة اقتصادات هذه الدول، فهي تُسيطر على الإنتاج الصناعي العالمي، كما إنها تحتكر المعرفة العلمية والتكنولوجية، وتمتلك من خلال شركاتها المتعددة الجنسية قنوات النقل والتمويل، لذلك فأن التعامُل معها في إطار التكامل الاقتصادي الدولي اصبح أمراً محتماً. وقد استمر هذا الحال من العام 2003 ولغاية 2009، ليتراجع حجم الصادرات العراقية مع دول الامريكيتين لصالح الدول الاسيوية.

وتأتي الاهمية التجارية للدول الآسيوية مع العراق لان النسبة الاكبر من الصادرات النفطية هي لصالح دولة الصين، نتيجة الى حاجتها المتزايدة الى مصادر الطاقة بسبب الزيادة الكبيرة في مستوى الانتاج (المركزي، 2021)، وفي العام 2015

تراجعت الصادرات العراقية اتجاه دول الأميركتين بشكل كبير وبذلك اصبحت هذه البلدان تحتل المرتبة الثالثة كشريك تجاري مع العراق بعد دول الاتحاد الاوربي التي احتلت المرتبة الثانية، اما صادرات العراق مع الدول الاخرى كان اقل مقارنة بالبلدان التي تم ذكرها.

جدول (3): التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات للفترة (2003-2022) مليون دولار

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2003	887	7179	1341	101	282	292	10082
2004	1557	10823	3127	132	2155	19.6	17813.6
2005	763	13185	6277	393	2292	787	23697
2006	947	17035	6808	611	5098	30	30529
2007	1425	21694	9422	317	6215	517	39590
2008	2294	34922	15167	510	10005	828	63726
2009	872	19571	10310	1125	5047	2504	39429
2010	1155	15886	11155	1289	21953	326	51764
2011	2853	24024	13801	2279	36310	413	79680
2012	3156	25314	15844	400	46754	2704	94172
2013	3007	24121	15099	386	44580	2576	89769
2014	3275	16208	13017	0	51480	0	83980
2015	2741	4502	12462	0	31510	113	51328
2016	2177	3574	9896	0	25022	90	40759
2017	1529	9227	12470	402	33928	3	57559
2018	1369	11142	17424	624	55848	4	86411
2019	2398	6442	17113	412	55218	2	81585
2020	1616	2332	5999	323	36550	9	46829
2021	2872	3490	12950	614	53147	7	73080
2022	4639	5643	20917	992	85842	12	118045

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، (2004-2022)، صفحات متفرقة

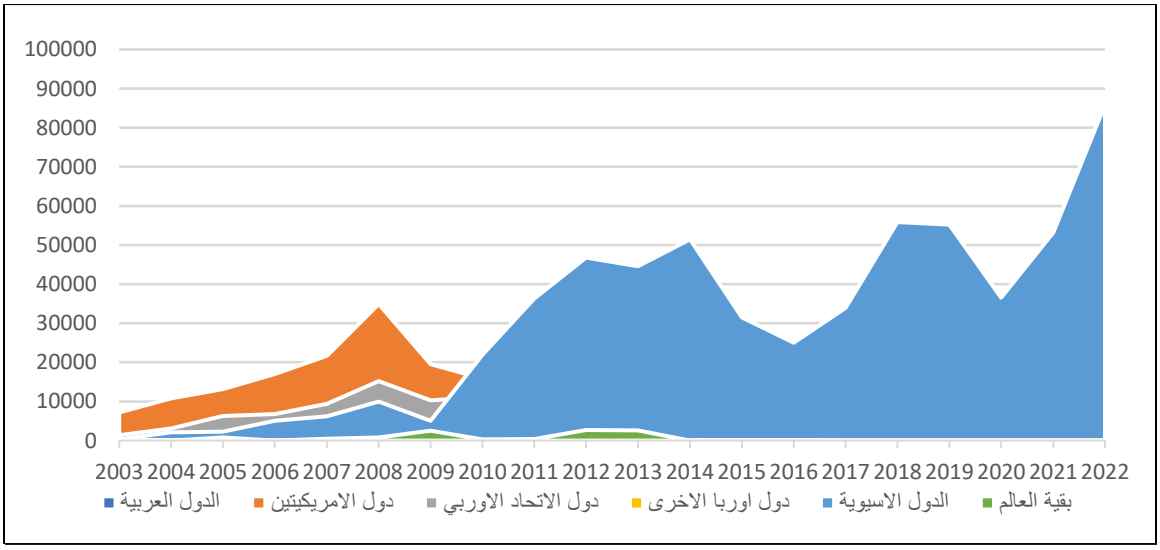

الشكل (3): التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للمدة (2003-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

سادسا: التركيب السلعي للاستيرادات

ان دراسة التركيب السلعي للاستيرادات الوطنية يعد مقياسا لدرجة التطور الاقتصادي والتنموي التي يصل اليها بلد ما، كما تعكس هذه الدراسة التوجه الحقيقي للسياسات الاقتصادية من خلال معرفة نمط الاستيرادات السلعية ونوعية السلع المستوردة، هل هي سلع انتاجية ام وسيطة ام استهلاكية، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (4) نلاحظ ان السلع الاستهلاكية احتلت

المرتبة الاولى من اجمالي الاستيرادات العراقية وذلك لغرض تلبية حجم الطلب المحلي، نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على مواكبة الطلب الاستهلاكي المتزايد، لذا نلاحظ ان فقرة المكائن والمعدات ومنها السيارات احتلت المرتبة الاولى في سلم ترتيب الاولوية لحجم الاستيرادات، الا ان اغلب هذه الاستيرادات هي للاستخدام الشخصي ، وبنسب ضئيلة موجة نحو الانتاج .

جدول (4): التركيب السلعي للاستيرادات في العراق للفترة (2003-2022) مليون دولار

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنفة ونصف	مكائن ومعدات	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة	المجموع
2003	506	60	24	10	81	104	1620	7356	292	10	10063
2004	1008	616	373	2100	1322	1232	1578	9139	3326	608	21302
2005	807	308	414	2320	1504	1582	1967	10234	3725	671	23532
2006	716	274	368	2060	1335	1404	1747	9086	3307	595	20892
2007	1093	364	554	1989	1286	1383	3287	7799	3187	574	21516
2008	1917	461	639	3479	2272	2378	4047	13665	5608	1029	35495
2009	2076	500	692	3767	2460	2575	4381	14798	6073	1115	38437
2010	2371	571	790	4304	2811	2942	5006	16907	6939	1274	43915
2011	2581	622	860	4685	3059	3203	5450	18403	7553	1386	47802
2012	3186	767	962	5683	3676	3854	6627	20544	9223	1711	56233
2013	3205	772	1068	5716	3798	3877	6766	22495	9377	1721	58795
2014	2872	691	957	5212	3403	3563	6062	20472	8402	1542	53176
2015	2592	624	864	4705	3073	3217	5473	18484	7586	1392	48010
2016	1851	446	617	3359	2194	2297	3908	13198	5416	994	34280
2017	2045	492	782	3711	2423	2337	4317	15577	5983	1098	38765
2018	2470	595	823	4482	2927	3064	5214	17609	7226	1326	45736
2019	3139	756	1046	5698	3721	3895	6628	22383	9186	1686	58138
2020	2600	626	866	4718	3082	3226	5489	18538	7608	1396	48149
2021	2206	531	735	4003	2614	2737	4657	15727	6454	1185	40849
2022	2980	718	993	5409	3532	3698	6292	21250	8721	1601	55194

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسنوات (2003-2022) صفحات متفرقة

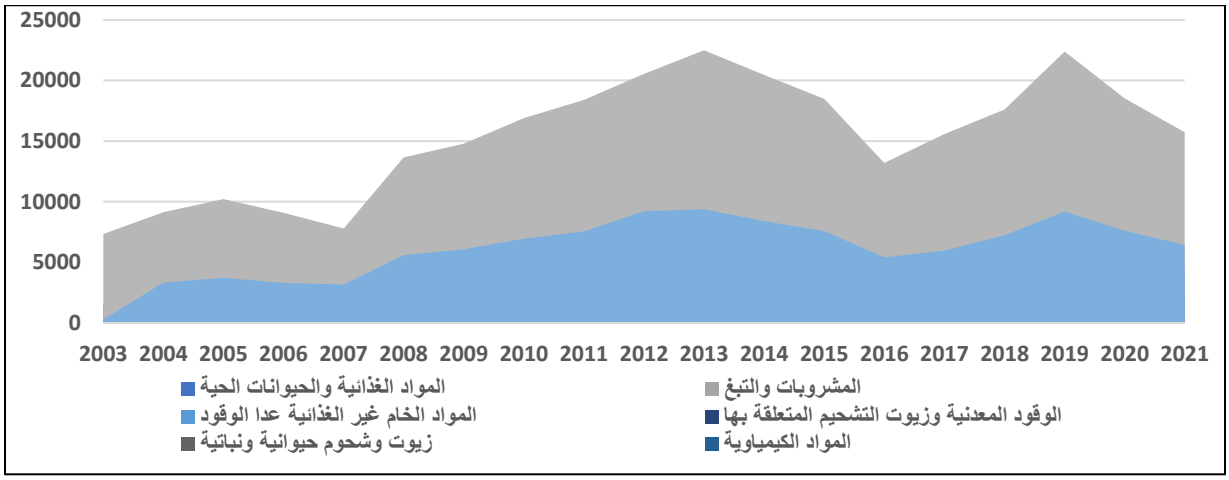

الشكل (4): التركيب السلعي للاستيرادات في العراق للفترة (2003-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

سابعا: مؤشر التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات

نلاحظ من الجدول (5) تصدر دول الاتحاد الاوربي المرتبة الاولى في الشراكة التجارية مع العراق ، اذ بلغ حجم الاستيرادات في عام 2004 (9064) مليون دولار امريكي ، وبعده بدأ حجم الاستيرادات يتراجع مع هذه الدول ، لتتصدر الدول العربية المرتبة الاولى اذا بلغ حجم الاستيرادات في عام 2005 (7198) مليون دولار امريكي ، وهذا راجع الى تحسن العلاقات السياسة مع هذه الدول، ثم احتلت دول اوربا الاخرى المرتبة الثانية ، واستمر النمو في حجم الاستيرادات مع الدول العربية ليصل الى اعلى مستوى له عام 2008 اذا بلغت قيمة هذه الاستيرادات (16399) مليون دولار امريكي ، ثم تراجع الى (14068) مليون دولار امريكي عام 2009 ، وفي المقابل احتلت دول اوربا الاخرى المرتبة الاولى في الشراكة التجارية مع العراق ومنذا عام 2009 ولغاية عام 2013 اذا بلغ حجم الاستيرادات في هذا العام اعلى مستوى له بواقع (19585) مليون دولار امريكي، ثم انخفض مستوى الاستيرادات مع هذه الدول بشكل كبير عام 2014 ليصل الى (3404) مليون دولار امريكي ، وبذلك اصبحت الدول الآسيوية اهم شريك تجاري مع العراق ، اذا ارتفع حجم الاستيرادات من هذه الدول عام 2014 الى (**26589**) مليون دولار امريكي، ثم وصلت الاستيرادات الى اعلى المستويات عام 2022 اذ بلغت (**39072**) مليون دولار امريكي ، ان اغلب استيرادات العراق من الدول الآسيوية هي مكان ومعدان نقل ومنها السيارات المتأتية من دولة الصين وكوريا واليابان .

الجدول (5)التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات العراقية (2003- 2022) **مليون دولار**

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2003	2002	24	3660	1328	2582	467	10063
2004	2373	1861	9064	2621	3984	1399	21302
2005	7198	3546	2685	6975	2530	598	23532
2006	7855	1650	2946	6226	2194	21	20892
2007	9303	2554	2305	4764	2520	70	21516
2008	16399	3976	2307	8590	4082	141	35495
2009	14068	5001	3348	9475	5104	1441	38437
2010	10399	5248	5885	13253	8432	698	43915
2011	11903	4101	4881	13925	12615	377	47802
2012	12816	4190	5403	18929	14606	289	56233
2013	14184	3324	6028	19585	14956	718	58795
2014	12603	3509	6753	3404	26589	318	53176
2015	12406	3034	6251	2665	23568	86	48010
2016	2267	2451	5082	1684	22627	169	34280
2017	2611	2746	4977	2450	25823	158	38765
2018	4046	3280	6199	2039	29800	372	45736
2019	3601	3767	7910	1441	41212	207	58138
2020	3664	2380	6677	1066	34148	214	48149
2021	3006	2010	5727	1083	28917	106	40849
2022	4062	2716	7738	1462	39072	144	55194

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسنوات (2004-2022) صفحات متفرقة

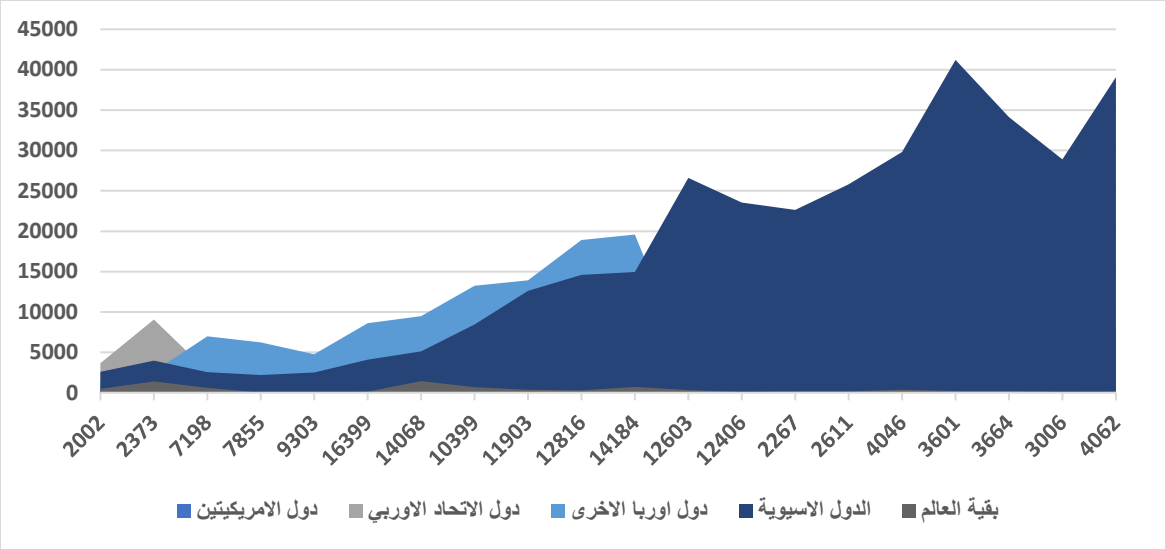

الشكل (5): التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات العراقية (2003- 2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الاستنتاجات

1- من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية للعراق يتضح لنا الميزان التجاري العراقي يحقق فائض خلال فترة الدراسة، وهذا في حال وجود سلعة النفط ضمن حجم الصادرات في حين يعاني الميزان التجاري من عجز واضح في حال استبعاد الصادرات النفطية، لذلك يكون وضع الميزان التجاري رهين التغيرات الاقتصادية والمالية في العالم.

2- يتضح من خلال تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري ان العراق منفتح تجاريا للعالم الخارجي وبنسب كبيرة، أي ان العراق مرتبط بالعالم الخارجي ويتأثر بالظروف الخارجية .

3- ان اغلب الصادرات العراقية هي تعتمد على سلعة الوقود المعدنية مع مساهمة بسيطة للقطاعات الأخرى، وهذا ما يدل على ان الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الأولى نتيجة اعتماده على سلعة واحدة وهو النفط الخام، كما ان العراق ليس بلد صناعي بسبب اعتماده على مخرجات النفط الخام في التصدير، لذا فان الانفتاح التجاري للأسواق العالمية وبالتحديد للبلدان الصناعية سوف يخل بمستوى التنافسية امام الشركاء التجاريين.

4- من خلال دراسة الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية يتضح لنا ان اغلب هذه الاستيرادات ذات سلع بسيط وذات نمط شخصي، ومحدودية الطلب على السلع الاستراتيجية التي يتم استخدامها للأغراض الصناعية والتجارية، وكذلك لم يكن هنالك أي دور للسلع التكنلوجية على الرغم ان العالم يشهد التوجه والاهتمام بهذا النمط من السلع.

التوصيات

1- يوصي الباحث بضرورة الحد من السلع الاستهلاكية من خلال فرض رسوم جمركية وتشجيع استيراد السلع ذات المجالات الصناعية لغرض استخدامها في الصناعات المحلية لخلق فرص عمل حقيقة ومن ثم توجيه مخرجات تلك الصناعات نحو الصادرات لكسب المزيد من العملة الصعبة، أي اخضاع عملية الاستيراد لمتطلبات التنمية الاقتصادية

2- تنويع الصادرات من سلع مختلفة للتخلص من مفهوم أحادية الصادرات لتقليل الآثار الاقتصادية المحتملة في حال انخفاض أسعار النفط.

3- ضرورة الحد من التبعية، أي تقليل الاعتماد المفرط على الخارج وتعزيز قدرة العراق في التغلب على معوقات ومحددات النمو، وتنويع وتطوير هيكله الإنتاجي، وأسواقه الخارجية للصادرات التقليدية وغير التقليدية من خلال زيادة الاعتماد على الإمكانات المتاحة، ولا شك إن توافر قاعدة كبيرة من الموارد البشرية الكفؤة، وموقع العراق الجغرافي، يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في إعادة هيكله الاقتصاد العراقي نحو تحقيق اهداف استراتيجية المتمثلة بتحقيق مستوى تنموي مرغوب، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

4- ضرورة تدخل الدولة لوقف تدهور معدلات التبادل التجاري ولتحقيق علاقات تجارية كفوءة .

References

1. التقارير السنوية للبنك المركزي العراق ، لسنوات مختلفة من (2003-2022)
2. ابراهيم العيسوي "قياس التبعية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص44.
3. أنطونيوس كرم – التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج العربي، مجلد 5 ، العدد18، 1979 .
4. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، 2016
5. سداوي نورة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980- 2014- دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2 ، 2019
6. سداوي نورة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980- 2014- دراسة حالة الجزائر، مصدر سابق ، ص 19 .
7. عادل عبد الزهرة شبيب ، سمات الاقتصاد العراقي الراهن ، مصدر سابق، ص 13
8. عبدالله جميل النصيرات، الانفتاح التجاري وتأثيراته على التنمية في الاردن ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2022،
9. عبدوس عبدالعزيز ، سياسة الانفتاح الاقتصادي بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الاخر ، مجلة الباحث ، جامعة بشار – الجزائر ، العدد 8 ، 2010.
10. علي اسماعيل عبد المجيد النصراوي ، اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسية للمدة (2004-2024) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022، ص 44 .
11. علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي ، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية ، في العراق للمدة (2003-2017) ، مصدر سابق ، ص 151
12. علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي ، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص23.
13. علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية، في العراق للمدة (2003-2017) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 16 ، العدد 4 علمي ، 2018 ، ص 114.
14. غسان طارق ظاهر، أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان اسيوية مختارة للمدة (1980-2011)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.
15. مايح شبيب الشمري ، الاقتصاد الدولي نظريات حديثة ومضامين معاصرة ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع ، بابل ، العراق ، 2023.
16. محمد عبدالله شاهين، اتجاهات التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجي للدول العربية، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018 .
17. موراي غبس، السياسة التجارية، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، نيويورك، 2007،
18. نبيل جعفر عبدالرضا، ميادة رشيد كامل ، المضامين الاساسية للاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم ا لاقتصادية ، المجلد 17، العدد 67، 2022، ص22 .
19. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
20. Faiza Umer, Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 1, No. 1; June 2014, p 39 .
21. Jay Squalli_and Kenneth Wilson, A New Approach to Measuring Trade Openness, Zayed University, Dubai,p3.